



تتخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٧ م برئاسة القاضي السيد مدحت المعمود وعضوية كل من السادة القضاة فائق السامري و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صالح النقشبندى و عبود صالح القمعي و ميثاقيل شمشون فسن كورئيس و حسين أبو السنن المسائونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

التميز / وزير الداخلية / إضافة لوظيفته وكياله المقدم الحفوي سعد كريم كاظم التميز عليه / العقيد حمد محمود يوسف

الإجراءات:

أدعى المدعي (التميز عليه) لدى محكمة القضاء الإداري انه تمت إحاقته الى التقاعد بموجب الأمر الصادر من مديرية الدفاع المدني / مركزه المعروف (٥٩٣) في ٢٠٠٨/٢/٢٠ المستند الى كتاب مديرية الدفاع المدني العامة الرقم ١١٤٧/٦٨٠ في ٢٠٠٨/٢/٩ والمستند الى كتاب وزارة الداخلية / الوزارة لشؤون القوى السادة الرقم أ.ش/١٢٣٩/٧ في ٢٠٠٨/٢/٢ والمستند الى كتاب وزارة الداخلية المديرية العامة لإدارة الأفراد الرقم ١٢٧٥ في ٢٠٠٨/١/١٤ وان الاحالة جاءت مخالفة لاحكام قانون التقاعد الموحد رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٦ والمعدل رقم (٦٩) لسنة ٢٠٠٧ وان امر الاحالة صدر من جهة ليست ذات اختصاص وقد انظم لدى المدعي عليه (التميز) / إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٣ وقد أرجا اليه في النظم لمدة (٣) اشهر واقام هذه الدعوى بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٨ وبعد اضيافة ١٠٦ /قضاء اداري/ ٢٠٠٨ ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٣١ وبعد ادخال هيئة التقاعد الوطنية شخصاً ثالثاً في الدعوى للاستيضاح منها الحكم بالزام المدعي عليه / إضافة لوظيفته بإلغاء إحاقته المدعي (التميز عليه) الى

